د. إيلان بابيه*

المجتمع الاسرائيلي بين

«ما بعد الصهيونية» و«الصهيونية الجديدة»!

مدخل

منذ التوقيع على اتفاق كامب ديفيد، صورت إسرائيل وكأنها تسير، كدولة وكمجتمع، في ركاب السلام. هذا التصور تشوَّه أو خدش لبعض الوقت، عندما انتخب بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة في العام ١٩٩٦ ، حيث تغيرت الصورة الخارجية للدولة من دولة سلام إلى دولة رافضة للسلام. لكن عندما أُنتخب ايهود باراك في العام ١٩٩٩، علت في الخارج أصداء شعور بالارتياح، وعمت أجواء تفاؤل باستئناف محادثات السلام مع الفلسطينيين. وبحسب ما سارعت وسائل الاعلام العالمية إلى اشاعته، فقد خُيِّل ان المرحلة النهائية من مفاوضات السلام أضحت قريبة للغاية. غير اننا. في هذه الأثناء، بتنا أبعد عن هذه المرحلة من أي وقت مضى . لقد شهدنا حتى الآن توقيع اتفاقيات انتقالية أُخرى، ومراجعة في اتفاقية (واي ريفر) التي وقعت بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية، واتفاق شرم الشيخ، اضافة إلى محادثات مبهمة حول الطريقة التي ستدار بها المفاوضات حول التسوية الدائمة. وباختصار، فقد أُحرز تقدم ضئيل للغاية، وهو ما أدى في المحصلة، إلى تفجر انتفاضة تشرين الأول ٢٠٠٠.

هناك من يعزو الفشل إلى المواقف السياسية للزعامتين الفلسطينية والاسرائيلية، في حين يسعى هذا المقال لاثبات ان الفشل هو بالدرجة الاولى نتيجة للواقع الثقافي والايديولوجي للمجتمع اليهودي في إسرائيل. هذا التحليل يكتسب أهمية وضرورة في ضوء الظاهرة المفاجئة التي ترافق هذه المرحلة النهائية في عملية السلام، والتي تتمثل في غياب الجدل الداخلي في إسرائيل حول موضوع الحل الدائم لقضية فلسطين. وبحسب مختلف الآراء، فإن من المفروض أن تشكل المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين «لحظة الحقيقة» بالنسبة للمجتمع الاسرائيلي.. لكن في هذه اللحظة بالذات، خبا النقاش حول التسوية الدائمة، وعلى ما يبدو فإن هناك اجماعاً داخلياً عوضاً عن النقاش والجدل. لم تكن الأمور على هذا النحو حينما بدأت عملية السلام، إذ كان الجدل الداخلي الاسرائيلي، في حينه، صاخباً وساخناً إلى الحد الذي أفضى إلى مقتل رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين. لقد خبا النقاش ولم يعد له، من ناحية عملية، أي وجود تقريباً. النظام السياسي القائم حالياً في اسرائيل، لم يعد مستعداً إلاّ لتقبل حكومة تستند إلى أغلبية يهودية في الكنيست، وتمتلك صورة واضحة، بهذا القدر أو ذاك، للتسوية الدائمة المرغوبة مع الفلسطينيين، صورة تكون مقبولة لدى إجماع واسع، مع بعض التحفظات الثانوية،

* محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا.

اجماع يمتد من «السلام الآن» وحتى «غوش ايمونيم». وليس من قبيل الصدفة أن هاتين الحركتين، غير البرلمانيتين، كانتا ممثلتين داخل حكومة باراك، في بداية طريقها على الأقل.

هذا الوضع يعني أن توزيع المقاعد في الكنيست التي انتخبت في العام ١٩٩٩، أو التوزيع في الماضي بين الليكود والعمل، لا يشكل مؤشراً ملائماً لمن يسعى إلى فهم طبيعة الجدل السياسي الداخلي في دولة إسرائيل حول مختلف القضايا الحاسمة المطروحة على جدول الاعمال الوطني، وعلى الأخص قضية تسوية النزاع مع الفلسطينيين.. وأنا اقترح هنا معياراً اجتماعياً (سوسيولوجياً) أو فهماً سياسياً آخر لتشخيص الجدل الداخلي في المجتمع الاسرائيلي أو الفلسطيني، فهماً يرتكز إلى وعي ايديولوجي. وخلافاً لمجتمعات كثيرة في الغرب، وبدرجة كبيرة على غرار مجتمعات عديدة في البلقان، فإن إسرائيل لا تزال مجتمعاً تمزقه الايديولوجيا. الدولة تمثل، أداة توجيه قوية، في شكل خاص، تجد كل من يُحاول تحديها مدفوعاً هو الآخر بواسطة فهم للواقع قائم على «ايديولوجيا» ملائمة له، أي: رؤية المستقبل، استناداً إلى تفسير خاص للماضي في اتجاه الحفاظ على الحاضر أو تغييره.

الصهيوني الكلاسيكي والصهيوني الجديد وما بعد الصهيوني، هم موضع جدل حاد يدور في عدد من المواقع: في المؤسسة الأكاديمية، في الصحافة والثقافة وفي حلبة السياسة. ويؤشر ميزان القوى الحالي بين التيارات المختلفة، ليس فقط على ما يحدث داخل المجتمع الاسرائيلي، وإنما على مستقبل قضية فلسطين برمتها. وتنهمك التيارات الثلاثة في الصراع على الذاكرة والواقع والرؤيا حول الماضي والحاضر والمستقبل.

لقد تحدى تيار «ما بعد الصهيونية» المواقف الاساسية للصهيونية. وقد بدأ ذلك في بحوث أكاديمية انتقدت السياسة والسلوك الصهيونيين منذ العام ١٨٨٢، وبالأخص في العام ١٩٤٨.

الصهيونية الكلاسيكية هي صهيونية التيار المركزي، أو صهيونية حركة «العمل»، وكلها تصنيفات تتعلق بالفهم المهيمن في الصهيونية منذ العام ١٨٨٢ ولغاية سقوط حزب «العمل» في العام ١٩٧٧. ففي هذا العام خسرت الصهيونية الكلاسيكية المنافسة أمام نزعة أشد تعصباً عرقياً وانعزالية في الصهيونية، وهي النزعة المسماة «التنقيحية».

هذا التيار ظل مخلصاً منذ العام ١٩٢٢ لفكرة «أرض إسرائيل الكبرى». لكن على الرغم من تلك الهزيمة، وبحكم عودتها القصيرة للسلطة في العام ١٩٩٢، ثم في العام ١٩٩٩، ظلت الصهيونية الكلاسيكية بمثابة الموقف الايديولوجي الأساسي للمركزالسياسي في إسرائيل وللنخب السياسية في البلاد.. وقد شكل هذا الموقف أيضاً البرنامج الايديولوجي للاسرائيليين الذين تولوا إدارة المفاوضات في أوسلو في العام ١٩٩٣، ولا يزال ذلك هو البرنامج الايديولوجي الذي تُصاغ على أساسه المواقف الاسرائيلية الراهنة ازاء مسألة التسوية الدائمة مع الفلسطينيين.

بن غوريون، مقيم الدولة اليهودية يجزّ صوف غنمة.

لقد تحدى تيار «ما بعد الصهيونية» المواقف الاساسية للصهيونية. وقد بدأ ذلك في بحوث أكاديمية انتقدت السياسة والسلوك الصهيونيين منذ العام ١٨٨٢، وبالأخص في العام ١٩٤٨. ودفعت هذه الانتقادات هؤلاء المؤرخين نحو قبول بعض من الادعاءات الفلسطينية فيما يتعلق بتاريخ هذه البلاد. هذه النظرة الانتقادية لم تقتصر على الأكاديميين وحسب، بل تبناها ايضاً رجالات سينما ومسرح وكتاب وشعراء ورجال إعلام وصحافة الكترونية.

الانتقادات ظهرت للمرة الاولى في اوائل الثمانينيات وبلغت أوجها في اعقاب توقيع اتفاقيات اوسلو. وقد كانت هذه انتقادات جيل شاب نسبياً من اليهود في إسرائيل الذين ولدوا في السنوات الأولى لقيام الدولة، والذين عاشوا كجنود عقدة حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتأثروا جداً كأناس مسيّسين من صعود مناحيم بيغن في العام ١٩٧٧ إلى السلطة، وزيارة الرئيس السادات للقدس في نفس العام، ومن حرب لبنان والانتفاضة التي اندلعت في العام ١٩٨٧. وقد انخرطوا، إزاء مختلف هذه الاحداث، في نشاط احتجاجي مشترك مع الفلسطينيين داخل إسرائيل، وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، ليدركوا من خلال ذلك ان هناك صلة وثيقة بين الصهيونية منذ بداية طريقها، كحركة استعمارية، وبين سلوكها في العام ١٩٤٨، كحركة إثنية استولت بالقوة على البلاد وطردت سكانها الاصليين. هذا البحث التاريخي لاحظ ايضاً علاقة بين السلوك والسياسة الصهيونية منذ مطلع القرن العشرين وبين الازمات التي اجتاحت المجتمع الاسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، خصوصاً أزمة النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني. إنها مجموعة من رجال الفكر والثقافة الذين اثّروا بدرجة ما – لا يزال من الصعب تحديدها– على مؤسسات التعليم والاعلام الاسرائيلية. وقد تبنت هذه المؤسسات جزءاً، ولو انه ما زال ضئيلاً حتى الآن، من استنتاجات هذا النقد، وادخلت بناء عليها

تغييرات على الطريقة التي تعرض فيها الماضي، وإلى حد ما الحاضر، للواقع اليهودي والصهيوني في إسرائيل.

وبمصطلحات سياسية، فقد تحدى تيار «ما بعد الصهيونية» التيار المركزي الصهيوني فيما يتعلق بفهمه للماضي، وتفسيره للحاضر ورؤيته للمستقبل. وكانت النتيجة التي توصل إليها تيار (ما بعد الصهيونية) من التحليل التاريخي للبحث الجديد، هي أن ثمة ضرورة لإقامة دولة مدنية غير يهودية في إسرائيل، باعتبار ذلك الحل الأمثل لمشكلاتها الداخلية والخارجية، وتجد بين هؤلاء من يدْعُون لاقامة دولة ثنائية القومية أو دولة علمانية ديمقراطية واحدة.

هذه المواقف السياسية جعلت تيار «ما بعد الصهيونية» في موقع الحليف للأقلية الفلسطينية في دولة اسرائيل.. علاوة على ذلك، فان الفرصة الوحيدة لتحول تيار «ما بعد الصهيونية» إلى قوة سياسية ذات شأن، تكمن في مثل هذا التحالف مع الفلسطينيين في اسرائيل.

ولغاية اليوم لم يتأسس مثل هذا التحالف، وعليه فقد فشل تيار «ما بعد الصهيونية» كتحد سياسي.

ولعل الانجاز الرئيس لأقطاب هذا الاتجاه يكمن في انتصارهم في النضال حول الذاكرة الجماعية والماضي، وهو ما وجد تعبيراً له في المكانة البارزة التي يتبوأونها في عدد من الجامعات في البلاد (لا سيما في جامعتي تل ابيب وبئر السبع)وفيما يلاحظ كذلك، وبدرجة معينة، في التغييرات التي طرأت على جهاز التعليم الاسرائيلي، والتي سأتوقف عندها لاحقاً..

التحدي السياسي الجاد الذي تواجهه الصهيونية الكلاسيكية، يكمن في تيار ايديولوجي آخر، التيار الصهيوني – الجديد المتشكل في اليمين الاسرائيلي. ويمثل ذلك فهماً أصولياً متعصباً للصهيونية. فهذه الصهيونية الجديدة ما هي الاّ تفسير متطرف وعنيف للصهيونية. وكان هذا النوع من الصهيونية قائماً كظاهرة هامشية سواء في معسكر «العمل» أو في معسكر «الاصلاحيين»، وقد جرت رعايته وتنميته في مراكز التعليم التابعة للصهيونية – الدينية (التي تُمثِّلُ اليوم بواسطة حزب المفدال). ولقد تحولت الصهيونية – الجديدة إلى قوة ذات شأن بعد حرب العام ١٩٦٧، مدعومة بغريزة التوسع الاقليمي من قبل جهات في حركة «العمل» واحلام زعماء الليكود حول أرض إسرائيل الكبرى، وأفكار توراتية لحاخامات متنفذين في المحافل الدينية.

وفي سنوات الثمانين من القرن الماضي (العشرين) وسّعت الصهيونية – الجديدة دائرة تأثيرها ونفوذها ومراكز دعمها، وأقامت حلفاً ليس سهلاً وليس متماسكاً على الدوام، بين القومجيين المتطرفين ذوي نزعات التوسع الاقليمي وبين قطاعات وشرائح مضطهدة وهامشية في المجتمع اليهودي في اسرائيل، وهكذا وجد قوميون متطرفون متعطشون للتوسع، ورجال دين متطرفون متعصبون، وزعماء روحيون عرقيون للطوائف الشرقية، وجد جميع هؤلاء انفسهم في قارب واحد. وقدَّم جميعهم أنفسهم كممثلين للطائفة الشرقية المضطهدة في إسرائيل. وكصوت انتخابي، ساند الشرقيون لغاية الفترة الاخيرة هذا التحالف، وإن كان يجب القول إن في ذلك تعميماً ينبغي الحذر منه.

لدى الكثير من الشبان الشرقيين نظرة مركبة ومحكمة للواقع لا تتيح لنا تصنيفهم بسهولة ضمن طيف ايديولوجي محدد، فالمجموعة الشرقية مشتتة، كحال بقية الجاليات اليهودية في اسرائيل، بين التيارات الايديولوجية المختلفة.

هذا المقال يتابع ويرصد موقف الصهيونية الكلاسيكية ضمن ثلاث مراحل، وهو يصف فشل هذا الموقف في الصراع حول تمثيل الماضي، ونجاح هذا الموقف في تخطيط ورسم السياسة الصهيونية في الحاضر، وامكانات الفشل أو النجاح في المستقبل.

الصهيونية الكلاسيكية: انهيار أوهام فكرية

لقد تغيرت المفاهيم الاساسية للموقف الصهيوني – الكلاسيكي بصورة دراماتيكية وجوهرية بمرور السنوات.

وقد شكلت (مفاهيم) الكولونيالية والقومية والاشتراكية عوامل التأثير الرئيسة في رسم وصياغة طريق الصهيونية الكلاسيكية، وحيث أنه لا متسع هنا لشرح ذلك والوقوف عليه، فسوف أكتفي بالاشارة فقط إلى ازدياد عدد الاعمال الانتقادية للحقبة المكونة للايديولوجية الصهيونية الكلاسيكية.

اليوم أصبحت الصهيونية الكلاسيكية بمثابة المرجع الذي يفسر واقع كل من هو غير يهودي، غير صهيوني أو معادٍ للصهيونية من جهة، ومن لا ينتمي للمعسكر الاصولي أو العصبوي المتطرف من الجهة الثانية. ومن السهل العثور على مثقفي هذا التوجه، فهم لا يزالون يسيطرون على المؤسسة الاكاديمية، وعلى المؤسسة الاعلامية الاسرائيلية.

لم يكن مفهوم «الصهيونية – الكلاسيكية» قائماً في الوعي العام إلى حين ظهور «ما بعد الصهيونية» كموقف فكري وثقافي.

الانتقادات التي وُجهت للصهيونية من جانب تيار «ما بعد الصهيونية»، فرضت على المتحدثين الرئيسيين بلسان الصهيونية الكلاسيكية اعادة

تحديد قناعاتهم ومنطلقاتهم من جديد، وبصورة أكثر وضوحاً. وقد برزت هذه الحاجة بشكل خاص في الصراع حول البحث التاريخي، وكانت أفكار «ما بعد الصهيونية» قد شقت طريقها كبحث تاريخي أكاديمي نقدي في منتصف عقد الثمانينيات. هذا البحث انصرف في البداية نحو دراسة حرب العام ١٩٤٨. الصورة التي أطلّت من كتب ومؤلفات الباحثين الجدد الذين يُطلق عليهم اليوم «المؤرخون الجدد» نقضت ثلاثاً من المسلمات الاساسية المرتبطة بحرب الاستقلال (١٩٤٨)، ولنستعرضها بصورة مقتضبة.

بمقتضى هذا البحث لم يكن الوجود اليهودي في فلسطين في العام ١٩٤٨ يواجه خطر فناء حقيقي، ولم يعانِ من ضعف عسكري في مواجهة القوة العربية الشاملة، على العكس، فقد تمتع في معظم مراحل الحرب بتفوق عسكري. إضافة إلى ذلك فقد انحسر خطر تهديد وجود الاستيطان اليهودي إثر التحالف الذي عقد قبل الحرب بين إمارة شرق الاردن (الاردن) وبين الوكالة اليهودية بشأن تقسيم فلسطين الانتدابية، وهو تحالف نص على عدم قيام دولة فلسطينية، وضم الضفة الغربية إلى شرق الاردن، وعلى الاّ يهاجم الجيش الاردني الدولة اليهودية. ولو نجح المتفاوضون قبل الحرب في الاتفاق، أيضاً على تقسيم القدس، لكان ذلك اتفاقاً يخرج كلياً الجيش العربي الاردني من الحرب.

الاسطورة الثانية التي انهارت، هي تلك التي زعمت أن الفلسطينيين هربوا من فلسطين بارادتهم، وبناء على أوامر زعمائهم. ووفقاً لما تقوله هذه البحوث، حتى وإن كانت متضاربة بدرجة ما، فان الكثيرين من الفلسطينيين طُردوا، وأجبروا على الرحيل. وهناك بين المؤرخين الجدد، وبينهم كاتب هذا المقال من يقولون إن الطرد كان جزءاً من مخطط شامل للطرد، وآخرون يقولون إن الطرد نشأ خلال وبسبب الحرب، على غرار المؤرخ بني موريس.

وفي كل الأحوال، ووفقاً لهذا البحث، فقد تعرض معظم الفلسطينيين للطرد ودُمّرت نصف قراهم واحيائهم، كما ارتكب خلال عمليات الطرد عدد من المذابح. وخلافاً للرواية التأريخية الاسرائيلية الرسمية التي تحرص على الاشارة إلى مذبحة دير ياسين بوصفها المذبحة الوحيدة التي ارتكبت في الحرب على أيدي اليمين من أعضاء منظمة «اتسل»، فان البحث الجديد يقدم شهادات على مذابح أخرى لا تقل بشاعة وقسوة، ارتكب الجزء الأعظم منها على يد أعضاء «الهاغاناه» والجيش الاسرائيلي. كذلك فقد اشار البحث إلى أن عملية الطرد استمرت فترة طويلة من الوقت بعد انتهاء الحرب، حيث استمرت من ناحية فعلية لغاية العام ١٩٥٤.

النكبة... ١٩٤٨.

الاسطورة الثالثة، هي تلك التي تزعم أن إسرائيل مدت يدها للسلام، وأن العالم العربي هو الذي ردّ يد السلام هذه. وبحسب البحث فقد توفر استعداد في العالم العربي، ولدى الزعامة الفلسطينية بعد الحرب، للتفاوض على أساس قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة وقرار ١٩٤ الذي يطالب بعودة اللاجئين، غير أن حكومة إسرائيل رفضت المشاركة في مفاوضات كهذه.. طوال الوقت الذي مورس فيه ضغط اميركي على إسرائيل، اضطرت الاخيرة للمشاركة في المفاوضات التي بدأت في نهاية العام ١٩٤٨ ووصلت إلى أوجها في مؤتمر السلام الذي عقد في لوزان بسويسرا في الربيع.

وبسبب هذا الضغط وافقت إسرائيل على تقديم عدد من التنازلات، لكن في اللحظة التي خفَّ فيها الضغط الاميركي في صيف العام ١٩٤٩، انسدَّت نافذة الفرص هذه.

لقد تحول التأريخ الجديد لحرب العام ١٩٤٨ إلى بحث «ما بعد الصهيونية» في اللحظة التي اتسعت وتشعبت مواضيع البحث. فبدأ باحثون اسرائيليون في دراسة بداية الصهيونية، بصورة لم يسبق بحثها في الماضي، لقد تجرأوا على دراستها كظاهرة كولونيالية وليس قومية وحسب. ذلك البحث تقصى كيف تنطبق النظريات حول الكولونيالية على الحالة الصهيونية، وقارن بينها وبين حالات أخرى.

السنوات الاولى على قيام الدولة نالت هي الأخرى بحثاً انتقادياً لها، لا سيما من جانب مجموعة تدعى (علماء الاجتماع الانتقاديون). وقد بحث هؤلاء مجدداً في تعامل الدولة في بداية عهدها مع الشرقيين والأقلية الفلسطينية، وكذلك مع محيط الجوار. وتظهر اسرائيل، سنوات الخمسين، في البحث الجديد كدولة عدوانية للغاية تجاه جيرانها وقمعية للغاية تجاه مواطنيها الفلسطينيين والشرقيين.. حتى أن مسألة حساسة مثل الكارثة، خضعت مجدداً للبحث. وقد أشار البحث الانتقادي إلى صلة واضحة بين نجاح الصهيونية وبين احتكار ذاكرة الكارثة / المحرقة من جانب زعمائها، وتوقف كذلك عند الصلة الشائكة للصهيونية مع اليهود في أوروبا في فترة الكارثة وما بعدها. ولم يكتف الباحثون بمجرد تصوير انتقادي أكثر للماضي، بل ادعوا كذلك أن مشاكل الحاضر تنبع من السلوك في الماضي.

هذا النقد لم يكشف سلوكاً معقداً على المستوى الأخلاقي والإثني

للصهيونية أو لدولة إسرائيل في الماضي وحسب، بل القى بظلال من الشك على مهنية جيل الباحثين السابق، الجيل الذي زعم ان بحثه هو بحث موضوعي علمي، لكنه من ناحية عملية كتب في خدمة الايديولوجية الصهيونية.

وعليه، لم يكن ممثلو الصهيونية الكلاسيكية، لغاية ظهور هذا النقد، مضطرين إلى ايضاح مواقفهم حيال الماضي. لقد أجبر ظهور البحث ما بعد الصهيوني حراس «الصهيونية الكلاسيكية» على الدفاع عن فرضياتهم التاريخية ومركزهم الأخلاقي. إن الذاكرة التاريخية والصورة الذاتية الأخلاقية مرتبطان الواحد بالآخر، ولذا ليس ثمة ما يدعو إلى العجب أن يثير النقد الـ «ما بعد الصهيوني» موجة جدل عام يمكن من خلالها التأثير على المواقف الراهنة للتيار المركزي في الصهيونية. هذه المواقف تغذي سياسة الوقت الحاضر وتؤثر على الموقف المستقبلي.

عدد من المشاركين الصهاينة في النقاش أجملوا، على غير رغبتهم بالطبع، أن الميزة الوحيدة التي يرونها في البحث ما بعد الصهيوني، تتمثل في أنه ألزمهم بإعادة تحديد مفاهيمهم عن الصهيونية وعن الماضي الاسرائيلي مجدداً وعلى نحو أكثر وضوحاً.

ويحظى موقف ما بعد الصهيونية عن الماضي بتأييد كبير في الأكاديمية الاسرائيلية وفي المراكز الثقافية المجتمعية. ورغم انه لم يبق تقريباً أي مؤرخ معروف إلاّ وتم تجنيده في السنوات الأخيرة من أجل دحض رواية ما بعد الصهيونية عن الماضي، إلاّ أنها نالت شرعية في العالم الغربي وأثرت، نظراً لذلك، على أقسام في المجتمع الاسرائيلي. بيد أنه من المهم التأكيد مجدداً على أن التأييد الكبير للتقويم النقدي للماضي، وهو ما يجعله بالتالي بدرجة ما، موقفاً أقرب إلى الموقف الفلسطيني، لم يؤد لغاية الآن إلى قبول واسع لرؤيا غير صهيونية، وبالطبع ليس لرؤيا مناوئة للصهيونية، حول المستقبل.

مؤيدو الصهيونية الكلاسيكية منشغلون اليوم فيما وصفه داڤيد أوحنا في كتابه «آخر الاسرائيليين» بـ «حملة إنقاذ». وتعني هذه الحملة إنقاذ الصهيونية من خصومها الصهيونيين الجدد من أتباع اليمين، وكذلك من ما بعد الصهيونيين من اليسار، على حد سواء.

النظرة المُدقَّقة «الراهنة» للمثقفين الصهاينة الكلاسيكيين لا تنطوي بالطبع، على تناقض بين هذه القناعات الثلاث.

ووفقاً لهذا الفهم (الصهيوني الكلاسيكي)، فإن الصهيونية هي حركة قومية، إنسانية، ليبرالية، واشتراكية في جوهرها، جلبت التمدن والتقدم إلى فلسطين البدائية المتخلفة.. عَمَّرت الصحراء وأعادت بناء المدن الخاربة في البلاد، وأدخلت زراعةً وصناعةً عصرية لما فيه مصلحة الجميع، يهوداً وعرباً على حد سواء، في حين أن مقاومة الصهيونية كانت مزيجاً من تعصب إسلامي وكولونيالية عربية وثقافة وتقاليد محلية مؤسسة على العنف السياسي.. ورغماً عن كل الظروف والصعاب، ورغم المقاومة المحلية الشرسة، ظلت الصهيونية مخلصة للمبادئ الانسانية على صعيد السلوك الشخصي والجماعي، ومدت يدها دون تردد، لجيرانها العرب الذين قابلوها بالرفض.

وفي مواجهة كل الصعاب، أقامت الصهيونية، فيما يشبه المعجزة، دولة، «وسط عالم عربي معاد، استطاعت رغم النقص الموضوعي في الأرض والموارد، استيعاب مليون يهودي طردوا من البلدان العربية، حيث عرضت عليهم التقدم والاندماج في الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وكانت هذه دولة دفاعية حاولت احتواء عداء عربي متزايد وعالم لا مبالٍ. دولة أتت باليهود من مئة منفى، لتجمعهم وتصنع منهم شعباً يهودياً جديداً.. إنها حركة أخلاقية وعادلة للخلاص، وجدت لسوء حظها شعباً آخر في وطنها، لكنها، رغم ذلك، اقترحت على هذا الشعب شراكة في مستقبل أفضل، لكنهم رفضوا ذلك نتيجة جهلهم... هذه «الصورة المثالية» –هكذا قيل في هذه المراجعة التاريخية–، أصابها خلل وتشوّه في أعقاب النتائج المعقدة التي تمخضت عنها حرب العام ١٩٦٧، وفي أعقاب الزلزال السياسي في العام ١٩٧٧، الذي أتى بالليكود إلى السلطة.

(معظم مؤرخي الصهيونية الكلاسيكية يرون في صعود الليكود كارثة، لكنهم من ناحية سياسية –كما يمكن ملاحظته في حكومات الوحدة المختلفة، وفي حقيقة أنه لا يوجد فرق كبير في برامج الحزبين الكبيرين في الدولة– لا يرفضون ولا يستبعدون الليكود كشريك شرعي في السلطة.. أما المؤرخون المحسوبون على حزب الليكود، وهناك عدد قليل جداً من هؤلاء، فهم يقبلون بترحاب كبير الصورة الكلاسيكية، وإن كانوا يرون بداهة في صعود الليكود للسلطة، استمراراً طبيعياً وصحيحاً لحركة العمل).

وقد تطورت، كنتيجة للحرب، توجهات أقل ايجابية مثل شهوة التوسع الاقليمي، والتعصب الديني في أوساط اليمين وكراهية للذات في أوساط اليسار.. لكن هذه تعتبر وفق الصهيونية الكلاسيكية، عملية يمكن قلبها وتغييرها عن طريق جعل القيم الأخلاقية الإنسانية والديمقراطية والليبرالية روحاً حية وهواء للصهيونية.

إن عملية الإنقاذ هي بالأساس صراع حول أنماط ومفاهيم. المؤرخون البارزون في المؤسسة الأكاديمية هم من رجالات حركة «العمل».. في

البداية دار الصراع من على صفحات الصحف المحلية، وانتقل مؤخراً إلى الولايات المتحدة، في أعقاب صدور كتب جديدة من تأليف المؤرخين الجدد. وقد اشتد هذا الصراع بمرور السنوات، نتيجة للصلة الجلية بين النظرة إلى الماضي وبين المفاوضات الدبلوماسية في الحاضر. المؤسسة التأريخية الصهيونية شكّكت، كما في مستهل الجدل حول التاريخ في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، في مهنية واحتراف «البحث ما بعد الصهيوني»، وبذلت مجهوداً كبيراً في سبيل إظهار أخطاء ومغالطات موضوعية في الدراسات التاريخية.. أخطاء عزتها إلى سعي مقصود لتشويه التاريخ خدمة لأيديولوجيا مناهضة للصهيونية..

هذه المعركة، مُنيت بالفشل. إن النجاح الأهم الذي حققه النقد «ما بعد الصهيوني»، يكمن في جعل مواضيع كانت حتى الآن بمنزلة «محرمات» في المجتمع الاسرائيلي، مواضيع بحث مشروعة. هذه المواضيع تشمل فيما تشمله، طابع الصهيونية، السلوك غير الأخلاقي للجيش الاسرائيلي خلال حرب العام ١٩٤٨، مشكلة اللاجئين، سياسة الدولة الفتية إزاء الشرقيين وغيرها. حتى أن موضوعاً مثل احتكار ذاكرة الكارثة من جانب دولة إسرائيل، أضحى موضوعاً شرعياً للبحث. هذه العملية تجيز خوض نقاش عام في مواضيع كانت لغاية الآن مُخبأة، ليس في المؤسسة الأكاديمية وحسب، بل وفي حديث الناس أيضاً «وعلى سبيل المثال فقد وافق الكنيست للمرة الأولى في تاريخه على مناقشة اقتراحات بتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لكل مواطنيها. وبالطبع لم يكن هناك أمل في أن يتم قبول أو اعتماد هذه الاقتراحات من جانب الكنيست، لكنها طُرحت رغم عدم جواز مجرد طرحها بموجب القانون. وأخيراً، حتى دون تغيير القانون أَذِنَ رئيس الكنيست بعرض هذه المقترحات للنقاش».

ويهدد نقد «ما بعد الصهيونية» بإدخال السياسة من أوسع الأبواب إلى داخل المؤسسة الأكاديمية والتعليمية والاعلامية.

وبطبيعة الحال، فقد كانت السياسة حاضرَة في هذه المؤسسات على الدوام، لكن كان هناك إلى جانب ذلك ، الادعاء أن انصياع هذه المؤسسات للأيديولوجيا الصهيونية ليس عملاً سياسياً.. فالتفسير الصهيوني للواقع هو دائماً، التفسير الموضوعي للواقع. بينما في النقد «ما بعد الصهيوني»، تعتبر الصهيونية أيديولوجيا مأزومة، ذلك لأن مجموعات كبيرة من الأشخاص المشتغلين في الانتاج الثقافي، يُشككون في نفاذها، حتى وإن كان النظام السياسي لا يزال موالياً لها.

النزوح... ١٩٦٧.

* التسوية الدائمة في نظر الصهيونية الكلاسيكية.. رسم الخريطة بعد أوسلو

في الوقت الذي لا تزال فيه الصهيونية الكلاسيكية تترنح في القرن الحالي، حيال كل ما يتصل بالصراع حول الماضي، فإنها لا تزال العامل المركزي في تحديد المفهوم اليهودي للحاضر..

وفيما يتمتع تيار «ما بعد الصهيونية» من تأييد لافت للنظر في الأكاديمية، وإلى حد ما في الصحافة وفي نشرات يومية ثقافية أخرى، إلاّ أن حلمها حول إسرائيل غير صهيونية، ديمقراطية وعلمانية (ولربما إسرائيل وفلسطين كدولة واحدة) لا يحظى بتأييد ذي بال في النظام السياسي اليهودي.

لقد ترجمت النظرة الصهيونية الكلاسيكية الى مصطلحات سياسية في اتفاقيات اوسلو، أو على الأصح في التفسير الإسرائيلي لهذه الاتفاقيات.

المبدأ الصهيوني الكلاسيكي الأول الذي وجد تعبيراً له في مفاوضات أوسلو، تمثل في الادعاء الاسرائيلي القائل إن حرب العام ١٩٤٨ ونتائجها ليسا موضوعاًللتفاوض.. وبناء عليه فإن مصير اللاجئين أو دور إسرائيل في خلق مشكلتهم هما خارج نطاق المفاوضات (ولا داعي للحديث عن الرفض المطلق لإشراك الفلسطينيين في إسرائيل بأي شكل من الأشكال في الحوار حول المستقبل).

وبالنسبة للصهيونية الكلاسيكية فإن المدى الجغرافي والاقليمي للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني محصور بالمنطقة التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، باستثناء القدس الشرقية ومحيطها. وفي نطاق هذا المدى يجب أن يتحقق الحل الدائم للنزاع. ومن ناحية جغرافية، فإن المناطق الخاضعة للمفاوضات لا تشمل الأراضي التي تقوم عليها اليوم مستوطنات يهودية.

وحتى المناطق الباقية للمفاوضات، تطالب إسرائيل بإبقاء سيطرتها على حدودها، في حين سيحصل الفلسطينيون على الاستقلال داخلها. هذا المفهوم هو مزيج من مشروعين اسرائيليين للسلام: مشروع يغئال ألون ومشروع موشيه ديان.

وقد طرح المشروعان في أوائل السبعينيات من القرن الماضي. وكان ألون قد بحث عن تسوية اقليمية مع الأردنيين تستند إلى التقسيم الديموغرافي في المناطق الفلسطينية.

أما ديان فقد اقترح تقاسم الصلاحيات بين إسرائيل والأردن، بحيث تتولى إسرائيل مسؤولية الوظائف الأمنية في الضفة الغربية، ويتولى الأردنيون كل ما يتبقى. هاتان الخطتان، وبعدما حلَّ الفلسطينيون مكان الأردنيين كشركاء، أصبحتا أساساً للمقترحات الحالية لحزبي الليكود والعمل للتسوية الدائمة في واقع مابعد أوسلو. (وقد شكلت الخطتان بدرجة معينة أساس خُطّة السلام التي تبنتها حكومة ايهود باراك ومن بعدها حكومة ارئيل شارون).

هذا الفهم يتشارك فيه كل من الليكود والعمل، وبنظرة شمولية، يمكن اليوم التحدث عن حركة أيديولوجية واحدة، حركة الليكود – العمل.

المبدأ الثاني الذي يوجه الصهيونية الكلاسيكية، وهي تسعى لرسم خريطة التسوية الدائمة، يتمثل في ضرورة أن تتولى إسرائيل إملاء شروط هذه التسوية.

مفهوم الإملاء على الفلسطينيين ظهر جلياً منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، وقد اتبعت هذا التوجه جميع الحكومات الاسرائيلية دونما استثناء. ويعد هذا الموقف شعبياً للغاية في صفوف الجمهور اليهودي الاسرائيلي. وكما أظهرت انتخابات العام ١٩٩٦ وانتخابات العام ٢٠٠١، فإن الأغلبية اليهودية تفضل فرض المفهوم الاسرائيلي لأوسلو حتى ولو بشروط أكثر تصلباً، كالتي عرضها الليكود. إن سقوط نتنياهو في العام ١٩٩٩ ليس له أية صلة على الاطلاق بالانتقادات التي وجهت لسياسة السلام التي اتبعها. وكانت حكومة باراك، رغم كل مخاضاتها، حكومة جنرالات سابقين، عملت حسب مبادئ الإملاء المستمدة من المفهوم الاسرائيلي الصهيوني الكلاسيكي.

ذلك هو السبب الذي جعل اتفاق أوسلو بوجه العموم جذاباً للغاية بالنسبة للإسرائيليين. فهو اتفاق حيك على مقاس فهم المركز السياسي الاسرائيلي.

إن برنامجاً مشتركاً للسلام هو أفضل طريق، لأحزاب سياسية مثل الليكود والعمل، لتجنب الاعتماد بدرجة كبيرة على أحزاب هامشية من ناحية أيديولوجية.

إن إلقاء نظرة على برنامجي الحزبين منذ أوسلو، يكشف تماثلاً كبيراً في سائر المواضيع المحورية المتعلقة بالتسوية الدائمة.. فمعظم المستوطنات ستبقى تحت سيطرة اسرائيل، والقدس ستبقى موحدة (لغاية اليوم نحن لا نعرف إلى أي مدى كان ايهود باراك مستعداً حقاً للحيد أو الانحراف عن هذا الموقف، وعلى ما يبدو فقد ظل من حيث المبدأ مخلصاً له).

هناك فرق في البرنامجين في التعاطي الرسمي مع موضوع الدولة الفلسطينية، ولكن بمصطلحات ملموسة، ومثلما استشف من أقوال ارئيل شارون في معركة انتخابات ٢٠٠١، هم «الليكود» على استعداد لأن يقترح على الفلسطينيين دولة مجردة من السيادة والمضمون الحقيقيين.

وفيما يتعلق بمدى التوافق في قوى المركز السياسي الاسرائيلي، فهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال وثيقة بيلين – إيتان. وهي وثيقة كان من المفروض أن تشكل أساساً لحكومة وحدة وطنية. ورغم أن بيلين يمثل الرمز اليساري لحزب «العمل» وإيتان الرمز اليميني لحزب «الليكود»، إلاّ انهما تمكنا بسهولة كبيرة جداً من صياغة اتفاق «تفاهم» يُعرض على الفلسطينيين كخطوط عريضة للحل الدائم لقضيتهم.

وبحسب هذا «الاتفاق» فإن جميع المستوطنات اليهودية تقريباً ستبقى تحت سلطة وسيادة اسرائيلية، والقدس ستبقى موحدة تحت سلطة اسرائيلية، وستكون لإسرائيل سيطرة أمنية على نهر الأردن. ولم تتضمن الوثيقة أي ذكر أو إشارة لحل مشكلة اللاجئين، لكنها احتوت على موافقة على قيام دولة فلسطينية في المناطق التي ستبقى تحت سيطرة الفلسطينيين.

وبالإجمال، يمكن القول إن السلطة الفلسطينية ستحصل، من وجهة نظر الصهيونية الكلاسيكية، على خطة تكون فيها فلسطين أشبه بمحمية تقوم من ناحية عملية على ما مساحته ٨٠ في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وستكون عاصمتها في القدس الشرقية، دون حل مشكلة اللاجئين، ودون إزالة مستوطنات يهودية. وحينما يُضاف إلى هذه الخطة واقع اقتصادي صعب من الفقر والفاقة والحرمان، فإنه يمكن عندئذٍ فهم وإدراك كيفية اندلاع الانتفاضة الجديدة، بعد قمة كامب ديڤيد التي طرح فيها باراك على ياسر عرفات هذا الإملاء الاسرائيلي، والتي جاءت كرد فعل فلسطيني أفضى بدوره إلى زيادة تشدد وتصلب مواقف الجمهور اليهودي في اسرائيل. وتطالب غالبية الجمهور اليهودي في إسرائيل، في شكل أساسي، بتجميد الوضع القائم وعدم إجراء تغيير جوهري حاسم فيه. وبالنسبة إلى غالبية الناخبين اليهود في إسرائيل فإن «السلام» يرتكز إلى موقف برع رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين في صياغته والتعبير عنه، ومؤداه: الفلسطينيون موجودون في أسفل الدرك، وأي تغيير في وضعهم يعد تحسناً بالنسبة لهم، الاسرائيليون لا يستطيعون «منحهم» تغييراً كبيراً في الوضع، لكن الفلسطينيين سيرحبون بالتأكيد بأي تغيير مهما كان ضئيلاً. وهذا التغيير تمثل في اعطائهم غزة وأريحا ورام الله، مزينة بالأعلام الفلسطينية وبعناصر شرطة فلسطينيين يتجولون

في شوارع هذه المدن. ويمثل هذا التغيير البسيط استبدال الاحتلال الاسرائيلي بقوات أمن فلسطينية. «السلام» بالنسبة للاسرائيليين يعني مثل هذا التغيير، بشرط أن لا يكون هناك ارهاب ومتفجرات تهدد أمنهم الشخصي.

وهكذا، وطالما كان اتفاق أوسلو يولد الانطباع بأن هذه الصيغة نافذة، أي تتيح: حكماً ذاتياً فلسطينياً محدوداً ومقلصاً، ومستوى معقولاً من الهدوء داخل اسرائيل، فإن هذا هو السلام، والتأييد له كبير.

المستقبل الصهيوني الجديد: اسرائيل كدولة متعصبين

أتاحت الرؤيا الجيو-سياسية للصهيونية الكلاسيكية، إمكانية للتعايش معها حتى بالنسبة لأحزاب مُغرِقة في التعصب الديني مثل «شاس» و«أغودات يسرائيل». بيد أن الرؤيا المستقبلية ليست مرتبطة فقط بتعيين الحدود، أو باحتواء التطلعات والحقوق الوطنية الفلسطينية. إنها مرتبطة كذلك بمسألة هوية وماهية كل من المجتمع والدولة. هذا السؤال لم تتوفر اجابات واضحة عليه، إلاّ لدى الصهيونية الجديدة فقط. وهي اجابات يشترك في تقديمها جمهور المستوطنين ومؤيدو حزب «المفدال»، والأحزاب الدينية المتطرفة واليمين العلماني الجديد، الذي يتلقى الدعم المالي والأيديولوجي من اليمين الجديد في الولايات المتحدة الأميركية «وهو يضم الجناح اليميني من المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق ويُمثّل -في إسرائيل- بواسطة حزب المهاجرين «اسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا).

وخلافاً لتيار ما بعد الصهيونية، فقد نجح الصهيونيون الجدد، في انتخابات العام ١٩٩٩، في إدخال ممثلين عنهم إلى الحكومة الجديدة. ولغاية الذهاب إلى قمة كامب ديفيد، كان للتحالف الصهيوني الجديد ستة وزراء في الحكومة، وإن كان لهؤلاء تأثير أقل مما كان لهم في حكومة نتنياهو. ولقد أمكن لهم الانضمام إلى حكومة باراك، نظراً لأن اهتماماتهم ومصالحهم لا تكمن في المناطق الفلسطينية، أو في الحدود السياسية وحسب، وإنما أيضاً في مسائل اجتماعية وثقافية. وهم يتخوفون من الـ «ميني دولة» التي اقترحها باراك على الفلسطينيين، لكنهم تخلوا عن فكرة السيطرة التامة المطلقة على المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

وبمفاهيم سوسيولوجية أولية، يمكن القول إن الصهيونية الجديدة تغذت من الصلة الواضحة بين انخفاض التوتر الخارجي وارتفاع وتيرة التوترات الداخلية. فبحلول مطلع القرن الحادي والعشرين، تعد إسرائيل مجتمعاً متعدد الثقافات والأعراق، منقسماً على نفسه في مسائل مرتبطة بالثقافة والقانون والأخلاق والتعليم. ويزداد هذا الواقع تعمقاً، نظراً لأن المجموعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع الإسرائيلي تنزع أكثر فأكثر نحو تأكيد هويتها الخصوصية، المميزة، على حساب الهوية التي تحاول الدولة اعطاءها لهذه المجموعات. وقد وجد هذا التأكيد تعبيراً عنه في نظرة هذه المجموعات للواجبات المدنية أو الالتزامات - أو على الأصح غياب الالتزامات - المشتركة تجاه قيم متفق عليها.

مستوطنون إسرائيليون في إلون موريه ١٩٧٤.

هذا التشرذم ظهر أيضاً في انتخابات العام ١٩٩٦، حينما دفعت مصالح خاصة للأثيوبيين والروس والأفارقة الشماليين، وعلمانيين من تل أبيب وفلسطينيين إسرائيليين إلى التصويت، لحساب أحزاب فئوية. وقد أمكن هذا التعبير نظراً لتعديل طريقة الانتخابات الإسرائيلية، حيث طُلب من الإسرائيليين التصويت بشكل منفصل لرئاسة الحكومة وللحزب. هذا النمط من التصويت أتاح توزيع ولاءات الناخبين بين رئيس الوزراء، تصويت وفق اعتبارات برغماتية - وبين الحزب الذي يمثل سياسة هوية الناخب.

وقد تعزز هذا التوجه في انتخابات العام ١٩٩٩. جاذبية الصهيونية الجديدة في مواجهة هذا الواقع، عكست النزعة التبسيطية التي يمثلها هذا التيار، الذي يعكس ثقة واطمئناناً، وليس ارتباكاً وحيرة حيال المستقبل المأمول. ويقوم التكتيك المركزي الذي يتبعه هذا التيار على طرح هذه الأيديولوجية كمفتاح لتوحيد صفوف المجتمع الاسرائيلي الممزق والمتقاطب، والمفتاح هو صيغة واضحة لليهودية كحركة وطنية ودينية، وهي صيغة لم يُفلح مثقفو حركة «العمل» على الاطلاق في طرحها. إن بوسع الصهيونيين الجدد الإدعاء بأنهم القوة المؤهلة والقادرة على توحيد جميع الجهات والتيارات المتنازعة، وكذا جميع التفسيرات المتضاربة لليهودية كدين وكأمة. وبينما يقترح أفراد تيار ما بعد الصهيونية التسليم بواقع تعدد الهويات والمجموعات العرقية، والذي يستوجب إقامة دولة مدنية، دولة جميع مواطنيها، دولة لا تصطبغ بصبغة مجموعة واحدة على حساب باقي المجموعات، يقترح أتباع تيار الصهيونية الجديدة ملاذاً يهودياً دينياً وقومياً، من المفروض فيه أن يمنع التشرذم والتفكك إلى مجموعات فرعية.

هنالك أربعة عوامل تؤثر على بلورة خيار الصهيونية الجديدة، وهي: نزعة التطرف لدى المجموعات الدينية ـ القومية في إسرائيل (ويكمن مصدر قوتها في المستوطنات وفي شبكة متشعبة من المدارس والمعاهد الدينية الممولة من خزينة الدولة)، وتصهين اليهودية الدينية المتشددة (والتي كانت في أصولها مناوئة للصهيونية).. والانعزالية الإثنية لقطاعات وفئات من جمهور اليهود الشرقيين، والتي هوت إلى الهوامش الاجتماعية والجغرافية في المجتمع. أما العامل الرابع والأخير، فيتمثل في العولمة الاقتصادية التي أفضت إلى بلورة موقف محافظ جديد ثقافياً لدى أقسام لا يستهان بها ضمن هذا التحالف.

هذه النزعات كافة، تؤدي إلى رؤيا ثيوقراطية دينية وعرقية، باعتبارها الطريق الأمثل للتصدي للمشكلات الداخلية والخارجية لإسرائيل. ويشكل الزعماء الدينيون، سواء أكانوا حاخامات أم قادة دينيين أم ساسة أم مربين، الفئة المهيمنة في التحالف الصهيوني الجديد.

ويُكنّ أعضاء هذه النخبة نظرة مترفعة ومعادية ازاء اليهود العلمانيين وغير اليهود في دولة إسرائيل. فالعلمانيون هم في منزلة «حمار المسيح» الذي قام بدوره في جلب اليهود إلى الديار المقدسة، حيث يجوز استغلالهم والإفادة منهم، وأحياناً يجب الخوف منهم، لكن ينبغي الشعور دوماً بضعفهم ودونيتهم.

إن طريقة التفكير اليهودية التي سادت في العصور الوسطى، والتي تكونت في تلك الأيام في سبيل مواجهة بيئة معادية، مثلما حاول تبيانها كتاب نُشر مؤخراً، أصبحت تستخدم الآن كأساس لأيديولوجيا عنصرية معاصرة. هذه الأيديولوجيا باتت تؤسس طريق التعميم والتعظيم للمستقبل: إسرائيل دون يهود علمانيين ودون عرب.

وتخضع هذه النظرية لبلورة واحتكار مفكرين متدينين وطنيين (غالبيتهم حاخامات). هذا التفكير (المفهوم) يُطرح كصهيونية، وليس كيهودية، وهو مرتبط بالفكرة الكلاسيكية للصهيونية «التجسيد» والتي كانت تعني في بداية طريق الصهيونية، استيطان البلاد. في البداية اعتبرت الصهيونية الجديدة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧، خطوة ملحة في التعبير عن الوطنية، لكن سيل الاستيطان توقف بسبب اتفاق أوسلو. وعليه فقد غدا «التجسيد» الآن انصياعاً تاماً ومشدداً لقوانين اليهودية وصراعاً ضد الصهيونية الكلاسيكية في مضمار القضاء والتشريع (الهدف الرئيسي هو المحكمة العليا، نظراً لمحاولة هذه الهيئة حماية الوسط العام من الفرض الديني).

وتعد نظرة هؤلاء إلى الماضي قومية متعصبة ورومانسية.. حيث تعتبر إسرائيل في عهد الهيكل الثاني، هي الماضي المجيد الذي ينبغي إعادة بعثه واحيائه. وثمة أوجه شبه كثيرة بين هذا التحالف، وبين الحزب الوطني الهندي الـ BJP. ففي إسرائيل وفي الهند على السواء يسعى هؤلاء إلى تدمير ودثر ماضٍ يمتد إلى عدة مئات من السنين باسم ماضٍ بعيد يرجع إلى بضعة آلاف من السنين. ولذا تجد الصهيونيين الجدد يأخذون على محمل الجدية فكرة إعادة إقامة الهيكل المقدس، (الهيكل الثالث) مكان الحرم القدسي الشريف، ويعكف المتطرفون بينهم على إعداد وتهيئة كوادر من الكهنة للمستقبل، ليخدموا هناك عندما يحين الأوان (وهم منقسمون في الرأي حول كيفية جلب هذا الموعد، عن طريق نسف وتدمير المساجد القائمة في المكان (الحرم)، والانتظار لحدث من السماء، يشق الطريق للسيطرة اليهودية على المكان).

النجاح الأكبر الذي حققه تيار الصهيونية الجديدة، عدا عن الدور المركزي الذي لعبه في حكومة نتنياهو، يتمثل في هيمنته المستمرة على جهاز التعليم الإسرائيلي. وخلال جزء من فترة حكومة باراك (١٩٩٩ – ٢٠٠١) تقاسم الصهيونيون الجدد وزارة التعليم مع حزب «ميرتس». هذه التوليفة كانت أقل عبثية مما بدت عليه في الظاهر. فهي تعكس الوضع المتقلب لجهاز التعليم الإسرائيلي. وفيما يميل ميزان القوى في الأكاديمية لصالح التوجه ما بعد الصهيوني، فإن ميزان القوى في الحلبة السياسية لا يزال في قبضة الصهيونية الكلاسيكية، في وقت شكّل فيه التحالف الصهيوني الجديد، المعارضة الحقيقية الوحيدة. لكن جهاز التعليم يعكس ميزان القوى السياسي، وليس الأكاديمي.

ويجدر التوقف قليلاً عند جهاز التعليم باعتباره مرآة للوضع الاجتماعي والسياسي الذي تتصارع فيه التيارات الأيديولوجية الثلاثة: الصهيوني الكلاسيكي، والصهيوني الجديد وما بعد الصهيوني. هذا الصراع في جهاز التعليم له ثلاثة أبعاد.. الأول يتمثل بالهيمنة المديدة للصهيونية الجديدة على جهاز التعليم، والتي توقفت لفترة قصيرة ابان حُكم باراك. وقد تركت لنا هذه الفترة عدداً من القيم والمبادئ التعليمية ـ التربوية (كتب دراسية، ومناهج تعليم وما شابه ذلك)، والتي لا تزال قيد الاستخدام خصوصاً في المدارس الموجودة وسط مراكز سكانية لها ميول صهيونية جديدة. هذه المبادئ التعليمية يمكن لها أن تصنع طرازاً واحداً فقط من الخريجين: طراز العنصري المنغلق والمتعصب قومياً (أظهرت بعض البحوث مؤخراً أنه حتى من دون هذه المبادئ. هناك نسبة لا يُستهان بها من خريجي مؤسسة التعليم الإسرائيلية، هم خريجون على شاكلة هذا الطراز).

الرسالة التي تقدمها وتبثها تلك المبادئ هي كراهية الـ «آخر» و الـ «مختلف» (والـ «آخر» هو العالم العربي المحيط بإسرائيل، الأحياء الفلسطينية، المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل، المهاجرون غير اليهود،

واليهود العلمانيون). ويمكن رؤية مثال جيد على هذه النظرة في أحد مكونات منهج التعليم، وهو كتاب التدريس «يوبيل لإسرائيل»، والذي يغطي تاريخ الدولة منذ قيامها في العام ١٩٤٨. الكتاب يقع في ثلاثة مجلدات لا تحوي أي ذكر للفلسطينيين تقريباً: فهم ليسوا مذكورين في سياق حرب العام ١٩٤٨. ولم تجر الاشارة إليهم كمواطنين إسرائيليين تحت حكم عسكري استمر حتى العام ١٩٦٦، أو كمواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. الذين يقرأون الكتاب يعرفون فقط عن وجود ارهاب فلسطيني، ولد في مكان ما في عقد الستينيات من القرن العشرين لأسباب غير واضحة. وهناك مثال آخر في الخطة التي بادر إلى تقديمها اسحق ليڤي، وزير التعليم في حكومة نتنياهو قبل فترة وجيزة من سقوطها، وهي خطة استهدفت «خلق صلة وثيقة أكثر بين الطلبة والجيش». وتشمل هذه الخطة الإسبارطية ـ البروسية أولاداً من سن رياض الأطفال (الروضة) وحتى نهاية مرحلة الدراسة الثانوية، وهدفها تهيئتهم وإعدادهم لولوج «البيئة والقيم العسكرية، حتى يتمكنوا من مواجهة ظروف ضغط، وتنمية مواهب وكفاءات قيادية في ساحة القتال». وتشكل القدرة البدنية، كتلك التي يتطلبها الجيش، شرطاً مسبقاً لإنهاء الدراسة الثانوية بنجاح في إسرائيل. وفي هذه المرة فرض على الطلاب كواجب المشاركة في تدريبات عسكرية والانكشاف مباشرة للقواعد والمبادئ العسكرية. ويتم استكمال هذه الخطة بواسطة دروس إثراء في الصهيونية وبدراسات أرض إسرائيل. وفي السنوات الثلاث الأخيرة في المدرسة الثانوية يَلِجُ الطلاب برنامجاً آخر عنوانه «برنامج تعزيز الحافز والجاهزية للخدمة في الجيش الإسرائيلي»، حيث يتم استهلال السنة الأولى بالتركيز على «التزام الفرد بالوطن»، والسنتين التاليتين في «الاشتراك الفاعل في الحياة العسكرية». وبطبيعة الحال فقد كانت هذه الجوانب قائمة في التعليم الإسرائيلي، لكنها كانت هامشية في حياة المدرسة، علاوة على ذلك فقد أعدت البرامج من جانب صهيونيين كلاسيكيين. حالياً يتعلم الطالب تاريخ البلاد وفق فهم الصهيونية الجديدة، الفهم الذي يصوغ نظرة الطالب إلى المستقبل، وعليه يمكن التساؤل فقط إزاء ما يستطيع محاضر من تيار «ما بعد الصهيونية» أن يفعله إذا ما أتيحت له الفرصة ليعبر أمام الخريج عن آراء أخرى مختلفة.

في حكومة باراك لم تكن مثل هذه العناصر سياسة رسمية، وذلك بسبب الانقلاب السياسي، لكنها لم تختف من المؤسسة التعليمية، وإنما ظلت قائمة في تعايش مع مبادئ ومناهج تعليم أخرى أُعدت بتأثير أكاديمية «ما بعد الصهيونية».

وهكذا فإن البعد الثاني للصراع بين التيارات الأيديولوجية، يتمثل حسبما ينعكس في جهاز التعليم، في: تأثير تيار «ما بعد الصهيونية»

أريئيل شارون يحمل غنمة .
رئيس حكومة إسرائيل في العام ٢٠٠١

على الجهاز. إذ توجد اليوم في الجهاز برامج تعليم أعدت من جانب موجهين ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية. وتشمل هذه البرامج كتب تدريس جديدة تشتمل أيضاً على الرؤيا الفلسطينية حول تاريخ البلاد.

البعد الثالث الذي يعكس الصراع الأيديولوجي، يتمثل في تأثير يوسي سريد كوزير للتعليم.. فـ «سريد» هو، من جهة أولى، صهيوني كلاسيكي، لكنه من جهة ثانية، سمح بادخال مواقف «ما بعد صهيونية» إلى جهاز التعليم، وعمل بصورة حازمة وحثيثة ضد المناهج الصهيونية الجديدة، وهكذا كانت النتيجة دخول جرعات معينة قليلة من تفكير ما بعد الصهيونية، إلى تفسير لا يزال في جوهره صهيونياً كلاسيكياً. الكتب والبرامج الجديدة التي أدخلت من الاتجاه اليساري، مثل برنامج «تكوماه» (النهضة) الذي بثّه التلفزيون الإسرائيلي، والذي وصف في ٢٢ حلقة تاريخ الدولة وجرى بثه في العام ١٩٩٨، جاءت مخلصة للرواية الصهيونية حول الماضي والحاضر، وهي تعترف بوجود رواية أخرى، لكن هذه تعرض فقط كتفسير وشرح للأسباب التي تقف وراء وجود مقاومة شديدة إلى هذا الحدّ للصهيونية. فالرؤيا الأخرى لا تؤدي إلى التشكيك في عدالة الطريق الأخلاقي للصهيونية. وهناك كتب أخرى قيد الإعداد تخطو خطوة إضافية من خلال عرضها بصورة ايجابية أكثر للطرف الفلسطيني في الرواية.. أڤنير بن عاموس، الذي يترأس اللجنة المكلفة بإعداد الكتب، صرح لصحيفة «هآرتس» قائلاً: «في الماضي كان تدريس التاريخ في إسرائيل يتم من منطلق توجهنا نحن، الاسرائيليين، والقاضي بأن لنا حقاً غير قابل للجدل على البلاد التي عدنا إليها بعد ألفي عام من المنفى، وأننا جئنا إلى أرض قفر.. أما اليوم، فنحن لا نستطيع الفصل بين تدريس التاريخ، وبين الجدل القائم داخل المؤسسة الأكاديمية وفي الأدب التخصصي. علينا أن ندخل الرواية الفلسطينية إلى قصة تاريخ هذه البلاد، بحيث يعرف الطلاب أن هناك مجموعة أخرى تأثرت من الصهيونية ومن حرب الاستقلال».

إن تعايشاً من هذا القبيل بين توجهين متناقضين في تناول التاريخ الصهيوني، يجسد أيضاً اختفاء قوى المركز الأيديولوجي داخل النظام السياسي وفي الواقع الثقافي، وهو المركز الذي مثلته حركة العمل. وعليه يمكن الانتساب إما للمجموعة المستعدة لأن تتحدى بصورة جوهرية

مسلمات الصهيونية باسم الديمقراطية والليبرالية، أو أن تكون أكثر تعصباً وتشدداً في الالتزام بهذه المسلمات على حساب الديمقراطية والليبرالية. لقد سعت حركة العمل إلى «تربيع الدائرة» بالبحث عن طريقة لتسوية التناقضات القائمة بين المواقف الصهيونية، والرغبة في التصالح مع الفلسطينيين، وبين التطلع نحو جعل إسرائيل كياناً ديمقراطياً وليبرالياً. وحسبما يتضح فقد كانت هذه مهمة مستحيلة. إن الإقرار باستحالة استواء الصهيونية مع الرغبة في تحقيق السلام والتطلع للديمقراطية والليبرالية، يمثل جوهر وصميم الوعي ما بعد الصهيوني، لكن هذا الإقرار يشكل أيضاً القوة الدافعة للصهيونية الجديدة.

وعليه فإن ميزان القوى الراهن في إسرائيل هو على النحو الآتي: في المجال السياسي، لا يزال المركز خاضعاً لسيطرة حزبين صهيونيين كلاسيكيين، مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالنُّخب المهنية في البلاد، والتي لا ترغب في اتخاذ قرارات بالنسبة للتطور المستقبلي لإسرائيل، ما عدا تسوية وتنظيم العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبين إسرائيل وجاراتها العربيات. وبحسب مفهوم هذه النخب، فإن تسوية العلاقات يجب أن تتم في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الاستعداد للتخلي عن أكثر من خمسين في المئة من هذه المناطق، لصالح حكم ذاتي فلسطيني يمكن تسميته دولة. أما باقي المنطقة فسيتم ضمها إلى إسرائيل مع معظم مساحة القدس. هذه التسوية لا تشمل حلاً لقضية اللاجئين التي ستبقى، جرياً على هذا المفهوم، غير محلولة.

إن الرؤيا التاريخية لهذا المركز السياسي، تدل على عدم اكتراثه بالتطورات الداخلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. هذا المركز لا يعي التلاؤم القائم بين الهوية الجماعية والإثنية، وبين الفقر الاقتصادي والضائقة الاجتماعية. هذا المركز يرفض الاعتراف بالواقع الإسرائيلي كواقع من التشرذم الاجتماعي والثقافي، وهو غير منزعج من ذلك. هذا المركز قلق أكثر ازاء القدرة العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك القدرة النووية، وهو يرى في تطور فرع الـ «هاي ـ تيك» (صناعة التقنية العالية) الإسرائيلي السبيل الوحيد لضمان قوة الدولة.

أما تيار «ما بعد الصهيونية» فيرى ـ بحكم طبيعة نظرته للماضي ـ في ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين أفضل ضمانة لأمن الدولة، كما أنه يؤكد على ضرورة البحث عن هيكل سياسي وسياسة اقتصادية ـ اجتماعية يتلاءمان مع الواقع المتعدد الثقافات في إسرائيل، من دون المس بحقوق الفرد. في حين أن المركز السياسي ينكر وجود الوضع المتعدد الثقافات من جهة، ولا يرى أية ضرورة للابتعاد أو التخلي عن اقتصاد السوق الحر، من جهة أخرى.

والحال، فقد أهملت الصهيونية الكلاسيكية الساحة الداخلية، الأمر الذي يفسر ازدهار الصهيونية الجديدة التي من خلال سيطرتها على جهاز التعليم وحلولها مكان الحكومة في مضمار خدمات الرفاه الاجتماعي (على سبيل المثال، عن طريق منح مساعدات مالية للمحتاجين، ومآوىً للأولاد، ومدارس تتبع يوماً دراسياً طويلاً في المناطق الفقيرة) التأييد الانتخابي لها. ويتبنى هذا التيار الخطاب الصهيوني الكلاسيكي حول «الشعب الواحد»، والذي يعني مجتمعاً اسرائيلياً لا يشمل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، لكنه أعطى لهذا المفهوم تفسيراً جديداً يخرج ويستثني من هذه القاعدة اليهود العلمانيين والعمال الأجانب (الذين يقدر عددهم بنحو ٣٠٠ ألف) والمهاجرين غير اليهود من دول رابطة الشعوب المستقلة وأثيوبيا (ويقدر عددهم بنحو ٣٠٠ ألف شخص).

هناك بطبيعة الحال صراعات قوى بين المكونات المختلفة للتحالف الصهيوني الجديد، لكن قاعدة الاتفاق والوفاق رحبة وواسعة، مما يحول دون انهيار هذا التحالف، بل إنه على العكس يزداد حيوية وقوة.

استنتاجات :

هل يستطيع تيار ما بعد الصهيونية البقاء؟

لغاية الآن، يُعد تيار ما بعد الصهيونية، كرؤيا للمستقبل، مقبولاً لدى مراكز جيو ـ ثقافية للرفاه والنماء الاقتصادي الإشكنازي (الغربي)، ولدى بؤر صغيرة أكثر في شرائح شرقية نامية (مرفهة)، وهي فئات سكانية صغيرة تعيش وفق طراز علماني وعالمي. موضع الصهيونية الجديدة ، كنا قد حددناه قبل ذلك. في حين لا تزال هناك في الوسط، أغلبية يمكن تسميتها أغلبية صامتة، وتضم مجموعات من الناس ليس لهم ناصية أو مواقف أيديولوجية واضحة، حيث يتوجب عليهم في كل مرة أن يقرروا لأي تيار ينتمون: لتيار ما بعد الصهيونية ونظرته الأممية الكونية، العلمانية والديمقراطية أم للصهيونية الجديدة بنظرتها القومية المتطرفة والعرقية العصبوية.. ميل غالبية اليهود يجنح أكثر باتجاه الصهيونية الجديدة، بما في ذلك على حساب الصهيونية الكلاسيكية. بيد أن «ما بعد الصهيونية» يبقى خياراً قائماً.

تقف إسرائيل في آن واحد في عدد من المنعطفات، أحدها واضح ومعروف وتتناوله الصحافة ووسائل الإعلام دون توقف. فالزعامة السياسية يجب أن تقرر مساحة المناطق المحتلة التي هي مستعدة لاعادتها في سبيل المضي قدماً في عملية السلام. لكن هذا يشكل منعطفاً يليه منعطف آخر، وذلك في حال اجتازت إسرائيل المنعطف الأول بسلام.

البحث العلمي ما بعد الصهيوني، كان أول من ناقش وبحث بعمق المنعطف الثاني وعرض علناً الخيارات المفتوحة أمام المجتمع الاسرائيلي.

أحد هذه الخيارات يتمثل في دولة إثنية، يُستعاد فيها الماضي بصورة لا تتيح أية مصالحة مع الفلسطينيين، ولا تتيح منح حقوق متساوية للفلسطينيين في إسرائيل (وهذا قد يؤدي حتى إلى طردهم)، وتحول دون اتباع سياسة تقوم على العدل الاجتماعي تجاه فئات سكانية مغبونة في البلاد. وهذه اثنية مرتبطة مباشرة بفهم جامد لليهودية، إثنوقراطية أو على الأصح دولة متعصبين.

والغريب في كل هذه التوليفة للصهيونية الجديدة، هو أنهم سيكونون على ما يبدو راضين من ناحية اقتصادية من أسلوب الاقتصاد الحر الذي أصبح متبعاً في إسرائيل (الدولة التي توجد فيها أكبر فجوة بين الفقراء والأغنياء من بين سائر دول العالم الغربي).

الخيار الثاني، هو دولة مدنية تأخذ بحكم تيار «ما بعد الصهيونية» تجاه خطايا ومظالم الماضي كجسر نحو امكانيات جديدة في المستقبل. إمكانيات تتضمن سلاماً «حلاً» شاملاً للنزاع، وديمقراطية حقيقية دون تمييز، ومجتمع مساواة قدر المستطاع، يعطي الأمل لمجموعات مغبونة وأقليات تعرضت للظلم والاجحاف في الماضي. وهذا الخيار أكثر غموضاً من الخيار الإثنوقراطي. إذ يجب أن ينطوي على وضوح بشأن الهيكل السياسي المستقبلي الذي يمكن له أن يلائم واقع تعددية المجموعات الإثنية والطائفية، وكيف يمكن ملاءمة التوجه الديمقراطي مع وضع لا يجيز لأغلبية ثقافية التمتع بسلطة وسيطرة غير محدودتين على حياة مجموعات ثقافية أو قومية أخرى، وكيف سيتم إصلاح خطايا الماضي قولاً وعملاً. ومع ذلك، فإن الصيغة المبدئية واضحة جداً، ويمكن تأسيساً عليها بناء قوالب جديدة مختلفة. هذه الصيغة تصلح ليس لاسرائيل ذاتها وحسب، بل ويمكن لها، على المدى البعيد أكثر، أن تغدو السبيل الملائم لكيان سياسي يمتد بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، دولة واحدة علمانية ديمقراطية.

مراجع الدراسة :

Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist - Arab Conflict : 1881 - 1999, Knopf: New York: 1999.

IIan Pappe, "Post - Zionist Critique on Israel and the Palestinians", Parts 1-3. JPS 26, no. 2 (Winter 1997), pp. 29-41; 26, no. 3 (Spring 1997), pp. 37 - 43; 26, no. 4 (Summer 1997), pp. 60 - 69).

IIan Pappe, The Making of the Arab - Israeli Conflict, 1948 - 1951, I.B. Tauris. London and New York 1992.

Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World since 1948, Norton: New York 1999.

* داڤيد أوحنا «آخر الإسرائيليين».. عام عوڤيد. تل أبيب ١٩٩٧.

* آڤي برئيلي وبنحاس غينوسار «الصهيونية : جدل معاصر» / «تراث بن غوريون»: سديه بوكر. ١٩٩٦.

* يحيعام فايتس (محرر) «الصهيونية بين الرؤيا والمراجعة». مركز زلمان شزار : القدس ١٩٩٦.

* بني موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ – ١٩٤٩» (عام عوڤيد. تل أبيب ١٩٩٧).

* بني موريس «حروب إسرائيل حول الحدود، ١٩٤٨ – ١٩٥٦». عام عوڤيد، تل أبيب ١٩٩٨.

* إيلان بابيه «عرب ويهود في عهد الانتداب». معهد بحوث السلام، غبعات حبيباه. ١٩٩٢.

* توم سيغف «المليون السابع» إصدار «كيتر» القدس ١٩٩١.

* زئيف شترنهل «بناء أمة أم إصلاح مجتمع». عام عوڤيد. تل أبيب ١٩٩٥.

* أنيتا شابيرا «يهود جدد، يهود قدماء» عام عوڤيد. تل أبيب ١٩٩٧.

* إيلان بابيه «عرب ويهود في عهد الانتداب». معهد بحوث السلام، غبعات حبيباه. ١٩٩٢.

صدر عن « مدار » المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

شباط ٢٠٠١

آذار ٢٠٠١